

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

الأقصى وردود الفعل العربية والإسلامية:

قراءة في السلوك الرسمي والشعبي مقارنة بالواجبات

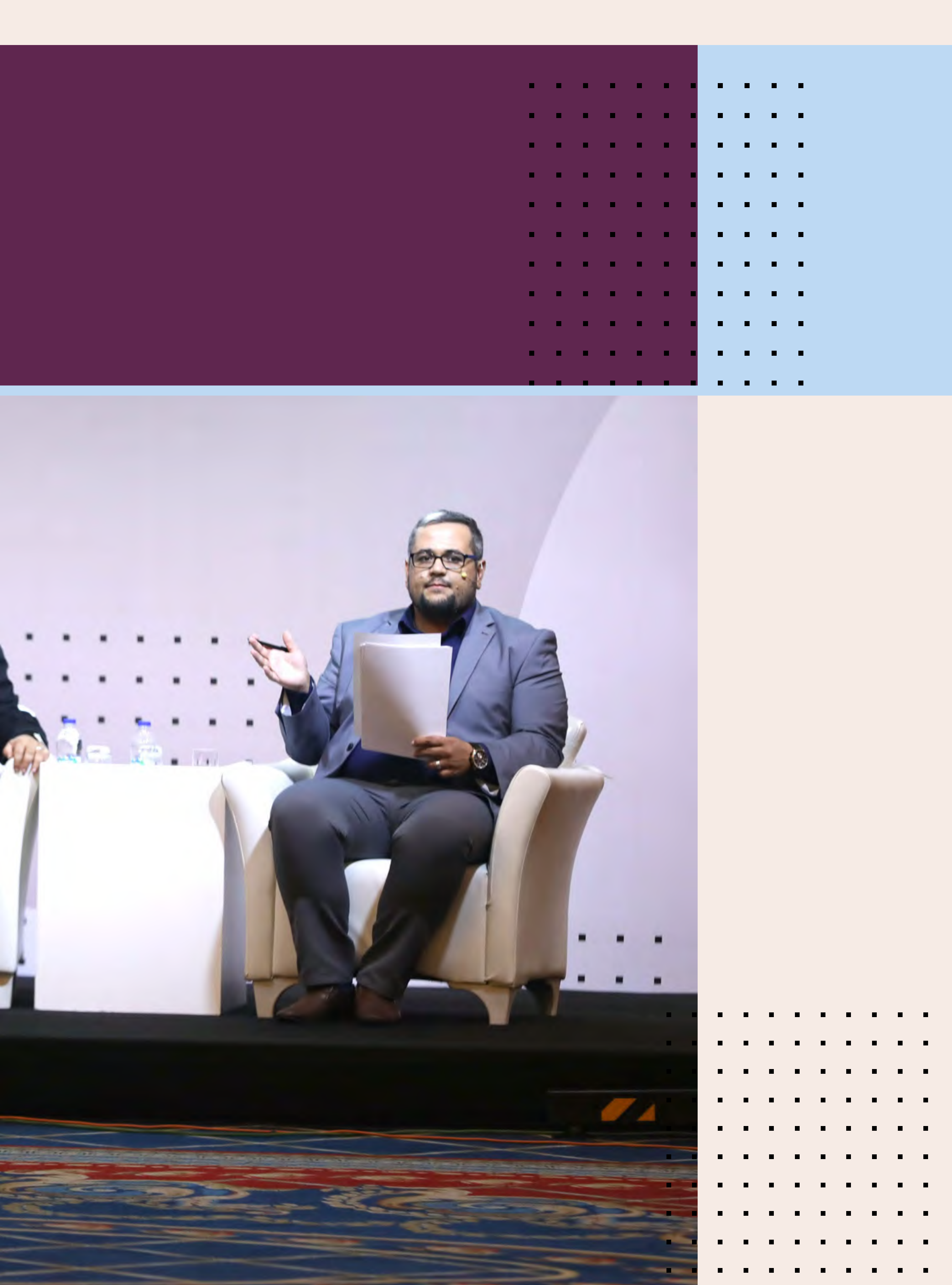
ورقة قدمت في ورشة العمل السياسية:

المسجد الأقصى المبارك بين 2020-2021: هل يستمر مفجراً للصراع؟

اسطنبول 2021/10/27

إعداد
علي إبراهيم

إصدار
قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية



الأقصى وردود الفعل العربية والإسلامية:

قراءة في السلوك الرسمي والشعبي
مقارنة بالواجبات





المحتويات

تمهيد

يشكل المسجد الأقصى محطة أساسية من محطات التفاعل مع قضايا فلسطين والقدس، ولا يقف التفاعل مع الأحداث التي تجري فيه على الصعد الفلسطينية فقط، بل يمتد إلى دوائر أخرى رسمية وشعبية على الصعد العربية والإسلامية والدولية، ولا يمكن حصر أسباب هذا التفاعل بما يعانيه المسجد من تهويدٍ واقتحامات شبه يومية فقط، بل هي نتيجة لموقعه في وجدان العرب والمسلمين، وما لديه من قداسة وأهمية، ونقدم في الورقة قراءة عامة لهذا التفاعل، على الصعد الشعبية والرسمية، ونحاول عبرها تسليط الضوء على أبرز نقاط التفاعل بالتوازي مع تقديم قراءة عامة لتطوره أو تراجعه.

ومع ما للتفاعل الفلسطيني مع شؤون الأقصى من دور أساسي، فهو أبرز مؤشرات حضور الأقصى على أجندات الفصائل وحركات المقاومة، ويؤسس كذلك للمسارات الأساسية للعمل الفلسطيني المباشر، إلا أن التفاعل العربي والإسلامي الصادر من جهات رسمية وشعبية وحزبية وحركات مختلفة التوجه، يظل هذا التفاعل الإجابة الأبرز على سؤال الواجب، خاصة أن الهجمة التي يتعرض لها المسجد بالغة الخطورة والتعقيد، وحول مستويات هذا التفاعل يمكننا وضع ثلاثة مستويات أساسية هي:

1 الأول

التفاعل السلبي، وهو تفاعل بالتصريحات والبيانات فقط، من دون أي انعكاس على الأداء والفاعلية، أو تقديم استجابة حقيقية لما يعانيه الأقصى، وهو ما تقوم به السلطة الفلسطينية عامة، والعديد من الأنظمة السياسية العربية والإسلامية.

2 الثاني

تفاعل سياسي وميداني، ولكنه محدود وخاضع لظروف مختلفة خاصة في الضفة الغربية والمناطق المحتلة الأخرى، وفي الدول المحيطة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو تفاعل الفصائل الفلسطينية وحركات المقاومة، وأطراف واسعة من الأطر الحزبية والحركات الإسلامية وتيارات الأمة المختلفة.

3 الثالث

تفاعل ميداني كبير، والتحام مباشر مع الاحتلال، وهو تفاعل المقدسيين وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948.

مستويات التفاعل هذه تنقسم إلى مسارات شكلت صورة التفاعل مع المسجد الأقصى وقضاياه ما بين عامي 2020 و2021، وأمام حجم الواجبات الذي يجب على الأمة الاهتمام بها، تجاه القدس عامة والأقصى على وجه الخصوص، نجد أن الإجابة الجادة على سؤال الفاعلية لم تحضر حتى اللحظة، خاصة أن التفاعل مع المسجد المبارك يظل رهينًا لحالة من المراوحة بين معادلة «تصاعد الأخطار وتصاعد الاهتمام»، إذ يرتبط العاملان معًا بشكلٍ كبير، فعندما تتراجع صورة المخاطر ويختفي حضورها لدى الرأي العام، وفي وسائل التواصل الاجتماعي، يتراجع تفاعل الجمهور العربي طرديًا، لذلك تضعف «الفعالية» كلما ابتعدنا عن القدس والأقصى أكثر وأكثر.

وحول أبرز مسارات التفاعل مع الأقصى فهي:

- مسار الدفاع والمواجهة: الدفاع عن الأقصى ومواجهة مشاريع التهويد.
- مسار التفاعل الفلسطيني استمرار التباين بين السلطة والفصائل.
- مسار التعامل مع الاحتلال بسقفٍ منخفض وتراجع الوصاية.
- مسار التطبيع العربي مع الاحتلال.
- مسار التفاعل الرسمي.
- مسار التفاعل الشعبي.

أولًا: مسار المواجهة والمدافعة

شكلت معركة «سيف القدس» نموذجًا لاستجابة الفصائل الفلسطينية مع ما يجري في القدس والأقصى، وهي استجابة لم تكن مسبوقة بهذا الشكل والزخم من قبل، واستطاعت تحويل ما يجري في المسجد الأقصى وفي القدس، إلى فتيل تفجير معركة مع المحتل، انطلقت من باحات الأقصى ثم امتدت لتشمل كل التراب الفلسطيني.

لم تكن الحالة الشعبية في القدس والمناطق الفلسطينية الأخرى مختلفة عن الأعوام الماضية، فقد تابعت الجماهير الفلسطينية التحامها مع الاحتلال، وأظهرت مقاومة واضحة للانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال، داخل المسجد الأقصى وفي المدينة المحتلة، وما يتصل بهذا الرفض من مشاركة في المسيرات والمهرجانات والوقفات التضامنية والإضرابات نصرة للقدس والأقصى، ولم يكن التفاعل محصورًا مع ما يجري داخل الأقصى فقط، بل امتد ليشمل التطبيع العربي مع الاحتلال، والتضامن مع ما يجري في قطاع غزة من قصف وعدوان، وغير ذلك من القضايا.

ويظل تصدر فلسطينيي القدس والأراضي المحتلة عام 48 مشهد الدفاع عن الأقصى الصورة الأكثر سيطرة في مسار الالتحام مع المحتل، وذلك بسبب قدرتهم على الوصول إلى المسجد، فالوصول إلى الأقصى ميزة يتمتعون بها من دون غيرهم من الفلسطينيين، على الرغم من محاولة الاحتلال عرقلة وصول فلسطينيين عام 48، عبر الحواجز المتنقلة والإبعاد المتكرر، وإعادة

الحافلات إلى القرى التي انطلقت منها. وعلى الرغم من محاولات الاحتلال هذه، تابعوا جهودهم في الدفاع عن المسجد ومقاومة مشاريع التهويد، والوقوف في وجه اقتحامات الأقصى شبه اليومية، وشكّلوا خطّ الدفاع الأول في وجه اعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى، خاصة إبان تزامن الأعياد الإسلامية مع الأعياد اليهودية،

وأفشل فلسطينيو القدس وفلسطينيو الأراضي المحتلة علم 1948، في عددٍ من المناسبات، محاولات الاحتلال فرض واقع جديد، وهي محطات تبدأ بهبة السكاكين وتصل إلى هبة باب العمود، ولكن المحطة الحالية التي يسعى الاحتلال خلالها إلى ما بات يعرف بـ« التأسيس المعنوي للمعبد»، وما تقوم سلطات الاحتلال من استهداف متنامٍ لحالة الرباط، تفرض المزيد من العمل على مواجهة تغول الاحتلال، وتستدعي قراءة أكثر قربًا من أسئلة الواقع، ففي هذا السياق نحن أمام نموذجين من الاستجابة الفلسطينية لهذه الاقتحامات:

الاستجابة الأولى: التي جرت عند محاولة اقتحام الأقصى في 2021/5/10 بالتزامن مع 28 من رمضان، فقد سبق الاقتحام حالة رفضٍ عارمة، ودعوات إلى رفد المسجد الأقصى بالمرابطين، وأسهمت المناطق الفلسطينية المحتلة عام 48 بدعم المقدسيين بالمرابطين والمصلين، تجاوزوا ما قامت به سلطات الاحتلال من عرقلة وصولهم ومحاولة منعهم، وأدت حالة الاستنفار هذه، والتضحيات البطولية داخل المسجد الأقصى إلى إفشال الاقتحام، وعدم استطاعة الاحتلال إدخال مستوطن واحد إلى داخل المسجد.

النموذج الثاني: اقتحام الأقصى في ذكرى «خراب المعبد» في 2021/7/18 بالتزامن مع الثامن من شهر ذي الحجة (يوم التروية)، ففيه استطاع الاحتلال الالتفاف على النصر الذي جرى في 28 رمضان، واقتحم الأقصى حينها نحو 1540 مستوطنًا، من بينهم أعضاء سابقون وحاليون في «الكنيست»، وشهد الاقتحام ترديد المستوطنين نشيد «الهاتيكفا» بصوتٍ مرتفع وبحماية قوات الاحتلال، وأداء أعدادٍ كبيرة من المستوطنين طقوسًا يهودية علنية في باحات الأقصى.

وفي سياق استنباط قواعد الاشتباك، والتطلع إلى المحطات القادمة لالتقاء الأعياد الإسلامية واليهودية، سنكون أمام سيناريوهين أساسيين من التفاعل، الأول أن يتحول هذا التزامن بين التقويمين إلى محطات تفجر لا تُلهب ساحات الأقصى فقط، بل تصل نيرانها إلى مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة، على غرار ما جرى في اقتحام الأقصى في 2021/5/10، واشتعال الهبة الفلسطينية الشاملة. أما السيناريو الثاني فهو قدرة الاحتلال على تمرير الاقتحامات الحاشدة، بل تطبيق المزيد من الطقوس اليهودية خلالها، على غرار الاقتحام في 2021/7/18، وما جرى بعده في اقتحامات عيدي «الغفران» و«العُرُش».

إذًا ستظل المحطات القادمة أيامًا بالغة الخطورة على المسجد المبارك، إن من حيث محاولات الاحتلال استمرار فرض سيطرته على المسجد، وفتح المجال أمام أذرعه لتنفيذ المزيد من الاعتداءات، أو من حيث إعادة ترتيب الأوضاع الفلسطينية، وإدارة المعركة مع الاحتلال مجددًا من بوابة المسجد الأقصى، وأمام حالة المواجهة التي تكتنف ما يجري في القدس والأقصى، وتحول

اقتحام الأقصى في الأعياد الإسلامية إلى الجذوة التي تُشعل فتيل المواجهة والحماية، لا بد لنا من الوقوف أمام حصيلة التجربة الماضية، فعلى الرغم من قدرة الهبة الفلسطينية على ردع الاحتلال، ودفعه إلى إغلاق الأقصى أمام الاقتحامات نحو 19 يومًا، فإن الأخير استطاع الالتفاف على هذه الإنجازات، وعلى قدرة الهبة الفلسطينية في مواجهة تغول الاحتلال، فقد عادت الاقتحامات إلى الأقصى، بنسقها السابق، بل تصاعدت وتيرتها خلال الأعياد اليهودية الأخيرة، خاصة عيدي «الغفران» و«العُرُش»، وما شهداه من مشاركة يهودية كثيفة، وأداء الطقوس اليهودية العلنية، ما يطرح سؤال «الاستمرارية» ويُعيد إلى أذهاننا دور مختلف الفئات الشعبية والمناطقية في رفد الأقصى بالمرابطين، لئلا يتحول إفشال اقتحام الـ 28 من رمضان (في 2021/5/10)، إلى نموذج يتيم لا يتكرر.

ومع التأكيد المستمر على دور المقدسيين الأساسي في مواجهة الاحتلال، ولكن الخوف من أن تتأخر الاستجابة أحيانًا إلى الوقت الذي تستطيع فيه سلطات الاحتلال فرض المزيد من التغييرات داخل المسجد المبارك، لأن التجارب الفلسطينية العديدة التي سطر فيها الفلسطينيون ملاحم بطولية، أكدت أن كسر الاحتلال بالوجود البشري الكثيف في الأقصى، وإسناد المقاومة لهذه الحالة في مختلف المناطق الفلسطينية، يفرض على الحالة الشعبية مزيدًا من العمل، وعلى الأطر الداعمة لها بلورة الخطط الفاعلة والعملية، لإعادة ترتيب الحالة القادرة على مواجهة الاقتحامات، خاصة مع المحطات العديدة القادمة من التزامن ما بين الأعياد الإسلامية التي تضمن وجودًا إسلاميًا كثيفًا في الأقصى، وبين الأعياد اليهودية التي تحشد فيها «منظمات المعبد» أكبر أعدادٍ ممكنة من المستوطنين.

ثانيًا: مسار التفاعل الفلسطيني استمرار التباين بين السلطة والفصائل

لا يمكن إجمال التفاعل الفلسطيني مع القدس والأقصى في نمطٍ واحد، إذ يستمر التباين بين تفاعل الفصائل الفلسطينية من جهة، وبين تفاعل السلطة وما يتصل بها من مؤسسات من جهة أخرى من جهة أخرى، هذا التباين ترسخ بشكل واضح على أثر معركة «سيف القدس» وانخراط المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في المعركة لدعم المسجد الأقصى، في مقابل استمرار السلطة في التنسيق الأمني، وإعلانها عودته، وعدم وجود أي محاولة حقيقية لتوحيد الصف الفلسطيني، ما أسهم عمليًا في ترسيخ الشرخ بين المكونات الفلسطينية.

الفصائل بين محاولة النهوض بواجب النصرة وإشكاليات البيت الفلسطيني

إلى جانب الانخراط في معركة «سيف القدس»، غلب على تفاعل الفصائل الفلسطينية دعواتها إلى رفد المسجد الأقصى بالمرابطين والمصلين، خاصة إبان مواسم الأعياد اليهودية، ودعوتها مختلف الأطراف إلى مواجهة المخاطر التي تحدق بالمسجد الأقصى، وما يتصل بهذه التصريحات من دعوة الأطراف المعنية إلى رأب الصدع في البيت الفلسطيني، ووضع استراتيجية وطنية ترتقي إلى مستوى مجابهة المخاطر التي تُحدق بالمسجد المبارك.

وتتالت دعوات القوى والفصائل الفلسطينية، وخاصة حركتي حماس والجهاد إلى قيادة السلطة وأجهزتها الأمنية إلى وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وإطلاق حالة نضالية شاملة دفاعًا عن القدس والمسجد الأقصى، وإطلاق مشروع كفاح شعبي تحرري، تكون الضفة الغربية جزءًا أساسيًا منه، معلنةً تمسّكها بإسلامية المسجد الأقصى، ورفضها مختلف مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، إضافةً إلى التمسك بخيار المقاومة الشاملة ضدّ الاحتلال، والمطالبة بالتدخل لحماية الأقصى والقدس والأماكن المقدسة.

وشكل رفض اتفاقيات التطبيع العربي مع الاحتلال، التي حاولت استهداف الوضع القائم في الأقصى، سمة جامعة لمختلف الفصائل الفلسطينية، التي عدت التطبيع «خيانة للقدس والمسجد الأقصى والقضية الفلسطينية» و«مباركة لصفقة القرن المزعومة»، وأشارت بعض تصريحات حركة حماس إلى أن الدول المطبعة تسعى إلى بناء تحالف إقليمي في المنطقة يكون الاحتلال الإسرائيلي جزءًا رئيسًا فيه، وشددت على أن اتفاقيات التطبيع «باطلة وثمرة لخذلان جامعة الدول العربية»، وأعلنت الحركة عن إنشاء دائرة خاصة لمقاومة التطبيع.



وقفة لفصائل المقاومة في غزة رفضًا لاتفاقيات التطبيع

وإضافة إلى حركة حماس، وصفت حركة فتح اتفاقيات التطبيع بأنها «مجانية»، وأنها «خيانة»، ورأت أنها تشجع الاحتلال على رفع حجم الاستيطان، وأنها «تخلٍّ عن القدس ومقدساتها». وذكرت الحركة أن «التطبيع بكل أشكاله مرفوض ومستنكر، ويشكل طعنة حقيقية في ظهر الشعب الفلسطيني وقضيته.

وعلى الرغم من محاولات الفصائل العديدة الاتفاق على استراتيجية واحدة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، إلا أن استئناف السلطة الفلسطينية للتنسيق الأمني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أثار ردودًا فلسطينية غاضبة، فقد اتهمت حركة الجهاد السلطة الفلسطينية بإفشال حوارات المصالحة الفلسطينية بإعلانها استئناف التنسيق الأمني، ورفضت عددٌ من الفصائل في مقدمتها حركتا حماس والجهاد هذا الإعلان،

وأعلنتا رفضه، ودعت الجهاد قيادة السلطة إلى التراجع الفوري عنه، وشددت على أن القرار «انقلاب على كل مساعي الشراكة الوطنية، وتحالف مع الاحتلال بدلًا من التحالف الوطني». وشبه قياديون فلسطينيون عودة التنسيق الأمني باتفاقيات التطبيع مع الاحتلال، وأن السلطة الفلسطينية وفرت المناخ المناسب للمطبعين ليمضوا في التطبيع.

السلطة الفلسطينية عندما تقول ما لا تفعل

لم تكن مواقف السلطة الفلسطينية في هذين العامين بعيدةً من حالة العجز تجاه ما يجري في القدس والأقصى، وهي حالة تؤكدها تفاصيل مواقف السلطة، وعدم تدخلها بأي شكل من أشكال الدعم للمقدسيين في مختلف شؤونهم، ويظهر هذا العجز في خطابها ومواقفها وأدائها. فعلى الرغم من إدانة السلطة لما تقوم به سلطات الاحتلال من تهويد واعتداء ورفضها اقتحام المسجد الأقصى، إلا أنها لم تترجم هذا الرفض إلى خطوات عملية على أرض الواقع، وبقي هذا الرفض حبيس البيانات والتصريحات الرسمية.

تتخبط السلطة في تناقضها، إذ ترفض ما تقوم به، وتدعو إلى ما لا تفعله، ففي التصريحات الرسمية أكدت قيادة السلطة أن القدس خطّ أحمر، وقلب فلسطين وعاصمتها الأبدية، ولا سلام ولا أمن ولا استقرار إلا بتحريرها الكامل. ولكنها على الجانب الآخر أعلنت تمسكها برؤيتها للسلام، وأن حل القضية الفلسطينية بما فيها القضايا المتصلة بالقدس والأقصى محصورة بالمفاوضات، في انتظار ما سمته بـ «الشريك الإسرائيلي المحبّ للسلام».

وكرس إعلان السلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 عودة التنسيق الأمني تناقض السلطة الفلسطينية، بعد وقفه المزعوم، خاصة أن التوقف لم يكن كاملًا، وكانت هذه العودة موضع استنكار فصائل المقاومة الفلسطينية التي رأت فيه «مزيدًا من الارتهان للهيمنة الصهيوأمريكية، وإعادة تسويق الوهم»، وطعنة للجهود الوطنية لبناء شراكة وطنية لمواجهة الاحتلال والضمّ والتطبيع و«صفقة القرن».



السلطة الفلسطينية والتنسيق الأمني (صورة أرشيفية)

وفي مشهد يعكس عن عدم الرضا الفلسطيني على أداء السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس؛ احتج عدد من المصلين في المسجد القبلي داخل الأقصى على خطبة الجمعة في 2021/5/21، التي ألقاها مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين؛ لأنها لم تشمل تحية للمقاومة في غزة، ولم تركز بالشكل المطلوب على إنجازات المقاومة في أثناء تصديها للعدوان، وشملت إشادة برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وأظهرت لقطات الفيديو حينها هتافات المصلين داخل المسجد ضد الشيخ حسين والسلطة.

وعلى الرغم من إعلان السلطة رفضها الشديد لموجة التطبيع العربي مع الاحتلال، ومطالبتها هذه الدول بالتراجع عن ذلك، وإعلان مسؤولين بارزين في السلطة أن التطبيع هو جزء من مشروع تدمير السلطة الفلسطينية، إلا أن معطيات من داخل السلطة كشفت أنها ومنذ أواخر عام 2020 توقفت عن انتقاد سلوك الدول المطبعة، وجاء هذا السكوت بطلبٍ مباشر من المملكة العربية السعودية، وكشفت مصادر السلطة أن تعليمات شفهية ومكتوبة وصلت من الرئاسة الفلسطينية إلى منظمة التحرير وحركة فتح ووزارة الخارجية بالامتناع عن نقد الدول المطبّعة، وبالفعل فقد امتنعت الرئاسة الفلسطينية والإعلام الرسمي ووزارة الخارجية عن التعقيب على إعلان المغرب، في 2020/12/10، التطبيع مع دولة الاحتلال.

واستمر تنسيق الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع الاحتلال خلال عامي 2020 و2021، على الرغم من استمرار جرائم الاحتلال في المدينة المقدسة، والاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى، وعلى الرغم من قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الداعية إلى إيقافه، وأعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عودة العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي كما كانت، «على ضوء الاتصالات التي قام بها الرئيس محمود عباس بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة معنا، واستنادًا إلى ما وردنا من رسائل رسمية مكتوبة وشفوية بما يؤكد التزام إسرائيل بذلك».

وبلغ التنسيق الأمني مراحل متقدمة خلال المدة التي يغطيها التقرير، وأعلنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إحباط عمليات للمقاومة الفلسطينية خلال تلك المدة، والكشف عن خلايا للمقاومة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بل أشارت العديد من المصادر إلى دور لأجهزة السلطة الأمنية في القبض على الأسرى المحررين من سجن جلبوع، وقال الناطق الرسمي باسم رئاسة السلطة الفلسطينية نبيل أبو ردينة إن «التنسيق الأمني مع إسرائيل نوع من السيادة الفلسطينية، والدفاع عن شعبنا».

ثالثًا: مسار التعامل مع الاحتلال بسقفٍ منخفض

تمتلك المملكة الأردنية واحدة من أبرز أوراق القوة فيما يخص المسجد الأقصى، إذ تسمح الوصاية الأردنية على المقدسات أن يتمتع بدورٍ كبير في حماية المسجد، وأن يكون الجهة الرسمية الأبرز في الدفاع عنه، والتفاعل مع ما يجري داخله، ولكن تفاعل الأردن الرسمي مع مجريات الأحداث في الأقصى يقدم صورة مغايرة عن الواجبات، فعلى الرغم من هذا الدور الكبير، يتعامل الأردن مع الاحتلال بسقفٍ منخفض، ويتابع كيف ينتقص الاحتلال من الوصاية، ويعمل على كف يد الأردن والمؤسسات التابعة له، ما يؤشر إلى حالة من الانسحاب المتنامي عامًا بعد آخر.

وفي متابعة لما يقوم به الأردن فقد اكتفى بمطالبة الاحتلال بـ «وقف ممارساته» في المسجد الأقصى، وضرورة «احترام القانون الدولي»، مع إعادة تأكيد

تمسك الأردن بوصايته على المسجد. ولم تتجاوز ردود الفعل الأردنية الرسمية، سقف بعض الجهود القانونية والدبلوماسية، إضافةً إلى تصريحات الشجب والاستنكار.

وأكد الملك الأردني عبد الله الثاني، خلال معركة «سيف القدس» أن الممارسات الإسرائيلية الاستفزازية المتكررة بحقّ الشعب الفلسطيني قادت إلى التصعيد الدائر، والدفع بالمنطقة نحو المزيد من التأزيم والتوتر. وأشار، خلال اتصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إلى تحذيراته المتواصلة من مغبة الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في القدس، وخاصة ضدّ المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات التهجير غير القانوني لأهالي حي الشيخ جراح من بيوتهم. وأكد أنه طالما حذر من المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس.

وفي انتكاسة جديدة للموقف الأردني الرسمي متصلة بالتطبيع، وقّع الأردن مع الاحتلال الإسرائيلي في 2020/10/8، اتفاقية من شأنها السماح بتسيير رحلات طيران الإمارات والبحرين، وبقية دول العالم، عبر المجال الجوي الأردني، والتوجه إلى وجهاتها في أوروبا وأمريكا الشمالية، حسبما أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في حسابها على توتير (إسرائيل بالعربية).

وشكلت اعتداءات أذرع الاحتلال بالتزامن مع موسم الأعياد اليهودية وخاصة ما جرى في عيدي «العرش والغفران»، صورة عن تمادي الاحتلال في استنزاف الوصاية الأردنية، من دون أن يقوم الأردن بأي خطواتٍ عملية لمواجهة هذا العدوان على الأقصى وعلى الوصاية، ولم تواجه محاولات الاحتلال في الانتقاص من دور دائرة الأوقاف، وتحويلها إلى جهاز ينظم شؤون المصلين تحت سقف الاحتلال وضمن ما يقره من إجراءات، ما جعل دائرة الأوقاف خارج أي اعتبار أو فعل في الأوقات التي يقتحم فيها المستوطنون باحات المسجد، وفي هذا السياق تحوَّل حراس الأقصى إلى متفرجين على استباحة الأقصى، بعد أن كانوا خطَّ الدفاع الأول عنه، وهو نتاج ما قامت قوات الاحتلال وقرارات صادرة عن الدائرة.

رابعًا: مسار التفاعل الرسمي

لم يحمل العامين الأخيرين أي جديدٍ في أدوات وآليات التفاعل الرسمي العربي والإسلامي مع المسجد الأقصى، فقد استمر تراجع موقع القضية الفلسطينية بما فيها القدس والأقصى في أولويات الأنظمة السياسية، ولم تكن ردود الأفعال العربية والإسلامية الرسمية، مناسبة لحجم ما يتعرض له المسجد المبارك من اعتداءات وانتهاكات، وغلب على هذا التفاعل كما جرت العادة، بيانات التنديد والشجب والاستنكار، وما يتصل بها من مطالبات للمجتمع الدولي بالتعامل بحزم مع انتهاكات الاحتلال والدعوة إلى خفض التصعيد، والتعبير عن «القلق» ودعوات إلى ضبط النفس.

وعلى الرغم من تكرر الإدانات، والدعوة المتكررة إلى اجتماع لجامعة الدول العربية أو منظمة التعاون الإسلامي، لمناقشة العدوان الصهيوني على الفلسطينيين، فإن هناك على ما يبدو حالة من فقدان الثقة بين الجمهور والقيادة السياسية الرسمية العربية والإسلامية. ويرى هؤلاء أن الأنظمة في الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ليس بيدها ما تفعله سوى التنديد والشجب، وأنها تفعل ذلك بحكم العادة، وحفظًا لماء الوجه. خاصة أن العديد من المتابعين يرون أن الموقف العربي والإسلامي الحالي لا يعول عليه، لدعم الفلسطينيين، وتقديم حلول واقعية، إذ إن معظم الأنظمة تدور في فلك العجز فضلًا عن كونها باتت منشغلة بهمومها الداخلية.

1. جامعة الدّول العربية ومنظّمة التّعاون الإسلامي

ظلّ أداء الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي حبيس البيانات والإعلانات عن المخاطر، مع غياب الخطوات العملية لمواجهة تلك التحديات. واستمرت حالة الضّعف، التي خبرناها طوال سنوات الاحتلال، في مواقف الجامعة والمنظّمة، بل على العكس أظهرت الجامعة العربية مواقف داعمة لاتفاقات التطبيع بين بعض الدول العربية والاحتلال، فقد رفض الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط عقد اجتماع طارئ للجامعة، على خلفية اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، وأسقط اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، انعقد في القاهرة في 2020/9/9، مشروع قرار قدمته فلسطين، يدين هذا الاتفاق.

لم تنعقد القمة العربية في دورتها العادية، خلال السنة التي يغطيها التقرير، ولكن الدورات التي عُقدت على مستوى وزراء الخارجية، وهي اجتماعات أعادت لوازم مكرورة من قبيل تأكيد مركزية قضية فلسطين بالنسبة إلى الأمة العربية، وعلى الهوية العربية لـ«القدس الشرقية» المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وعلى أن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، يرتكز بالأساس على التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية، ولمجمل الصراع العربي الإسرائيلي... وفي اجتماع جرى في 2020/9/9، اكتفى المجلس بتجديد التمسك بمبادرة السلام العربية حلًّا للقضية الفلسطينية، والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ولكن المجلس حينها أسقطت قرارًا لإدانة التطبيع العربي مع الاحتلال.

أما منظمة التعاون الإسلامي فلم يكن تفاعلها بعيدًا عن تفاعل جامعة الدول العربية، فقد أكدت دعمها الثابت لحقّ دولة فلسطين في استعادة السيادة الكاملة على القدس، وحماية هويتها العربية، والحفاظ على تراثها الإنساني، وصون حرمة جميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، وضمان الحقوق الدينية الثابتة للأمة الإسلامية، داعية إلى الاستمرار في تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة لمدينة القدس وأهلها المرابطين.

ولكن المفارقة أن المنظمة التي أنشئت على أثر جريمة إحراق الأقصى، أصحبت نسخة أخرى من جامعة

الدول العربية، على الرغم من أن المنظمة تضم جملة من الدول الإسلامية الكبرى على غرار إندونيسيا وماليزيا وتركيا وإيران، وهو ما يطرح معضلة ارتهان قرار منظمة التعاون لدول عربية معروفة، هي التي تسيطر عليها، ويصبح إيجاد أثر واضح لها، أو تمايز عن الأطر العربية الأخرى أمرًا متعثرًا.

وعلى أثر العدوان الصهيوني على الأقصى والقدس وقطاع غزة؛ طالبت منظمة التعاون الإسلامي المجتمعَ الدولي بتحمل مسؤولياته لوقف العدوان الإسرائيلي والتصعيد الممنهج ضدّ الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن جميع الإجراءات التي تمس الأقصى والقدس باطلة وملغاة. وطالب بيان صادر عن المنظمة، في ختام قمة وزارية طارئة عقدتها المنظمة افتراضيًا بناء على طلب السعودية في 2021/5/16، بالوقف الفوري للهجمات على المدنيين، واصفًا إياها بأنها «تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة». وشددت المنظمة على أن «إسرائيل» قوة محتلة، وليس لها أي حقوق مشروعة في الأراضي الفلسطينية. وقالت إنها تدين بأشد العبارات الاعتداءات الوحشية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وحذرت من استمرار الاعتداءات.

وشهدت المدة التي نرصدها محاولة مصر العودة إلى مسرح التأثير على الساحة الفلسطينية، فقد أعلنت أنها بذلت جهودًا لوضع حدّ سريع للتطورات بالقدس وقطاع غزة. وقررت الرئاسة المصرية تقديم مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وأكد الرئيس المصري ضرورة أن ينتهي الوضع الحالي لأعمال العنف التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي بصفة عاجلة. كما أظهر الأزهر تفاعلًا كبيرًا مع الأحداث على الساحة الفلسطينية، وأصدر شيخ الأزهر أحمد الطيب بيانات عدة تتصل باقتحامات الأقصى والعدوان على غزة ومحاولات تهجير أهالي حي الشيخ جراح. وأطلق شيخ الأزهر، عبر حسابيه في فيسبوك وتويتر، نداء بـ 15 لغة عالمية، من بينها العبرية، دعا فيها شعوب العالم وقادته إلى مساندة الشعب الفلسطيني «المسالم والمظلوم في قضيته المشروعة والعادلة، من أجل استرداد حقّه وأرضه ومقدساته». كذلك أطلق الأزهر الشريف حملة بعنوان «القدس بين الحقوق العربية والمزاعم الصهيونية»، باللغتين العربية والإنجليزية، تضامنًا مع القضية الفلسطينية.

2. تركيا

وفي سياق التفاعل الرسمي تمايزت تركيا عن غيرها من الدول المنضوية في منظمة التعاون، فعلى أثر دورها الواضح في دعم المقدسيين تزايدت مخاوف الاحتلال من الدور التركي في القدس، بل وعمل على وضع مخططات لعرقلة الوجود التركي في المدينة وفي المسجد الأقصى المبارك، وتنوع الاهتمام التركي بالقدس، وتنوعت المشاريع فيها، وهي مشاريع تلامس هموم المقدسيين وقطاعاتهم الحياتية.

ويتلخص التفاعل التركي على المستويين الرسمي والمنظمات الأهلية والإغاثية في مساندة المقدسيين، ودعمهم في عددٍ من القطاعات أبرزها لترميم العقارات والحفاظ عليها، لذلك بدأ الاحتلال بتطبيق إجراءات يسعى من خلالها إلى «استئصال القاعدة السياسية للأنشطة التركية في القدس» بتعبير وسائل إعلام عبرية، وبحسب تعبير مصادر الاحتلال «تعزيز السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء المدينة».



مظاهرات حاشدة في إسطنبول نصرة لغزة والقدس

وقررت رئاسة الشؤون الدينية التركية الاهتمام بشكلٍ أكبر بزيارة المدينة المحتلة، ليؤدي الأتراك الصلاة في الأقصى؛ وبعيدًا عن موضوع الزيارة وصوابيته، تهدف رئاسة الشؤون الدينية إلى زيادة اهتمام المواطنين الأتراك بالقدس والأقصى. لذلك عمل الاحتلال على وضع المزيد من القيود على زيارات الأتراك للمدينة، وحددت زيارة واحدة فقط لكل تركي خلال العام.

وحول مواقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي أبدى فخره بدفاع بلاده عن فلسطين في المحافل الدولية، مشددًا على أن «القدس مدينتنا، لا سيّما أنه من الممكن إلى اليوم العثور على آثار المقاومة العثمانية» في نواحيها. وفي 2020/9/22 وخلال كلمته أمام الأمم المتحدة هاجم أردوغان الاحتلال، وندد بقمع الفلسطينيين، وهو ما دفع السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة إلى الانسحاب. وقال، خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة: «لا تزال القضية الفلسطينية تقضّ مضاجعنا، والأيدي القذرة التي تتعدى على القدس، تزداد جرأة ووقاحة».

وعلى الرغم من المواقف المتقدمة والدعم الكبير لتركيا، وما تقوم به السلطات التركية من جهود مشهودة على الصعد الدبلوماسية والإغاثية، إلا أن سؤال العلاقة مع الاحتلال يظل حاضرًا في أي قراءة موضوعية للتفاعل التركي مع قضايا القدس وفلسطين، خاصة في الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية، فما تحمله المواقف التركية من رافعة

لدى الفلسطينيين والعديد من الشعوب العربية والإسلامية، وتقديمها مساحة لداعمي فلسطين على أراضيها، إلا أن العلاقة مع الاحتلال تظل سلوكًا غريبًا في سياق العلاقة بين تركيا والفلسطينيين.

خامسًا: مسار التطبيع العربي مع الاحتلال

شكل مسار التطبيع أبرز المخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، وكان من سمات هذه الموجة أن وضعت الدول المطبعة المسجد الأقصى في مهدافها، فلم تكتف بتطبيع علاقاتها مع الاحتلال فقط، بل تساوقت مع رؤيته حول المسجد الأقصى، وشاركت وفودٌ عربية في اقتحام الأقصى، وشهد عامي 2020 و2021، المزيد من ولوغ جل دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيع علاقاتها مع الاحتلال، وكانت اتفاقية «أبراهام» التي وقعتها دولتي الإمارات والبحرين في 2020/9/15، أبرز محطات الهبوط الخليجي، خاصة أن هذه الاتفاقية استهدفت في بنودها المسجد الأقصى، وشرعت اقتحامات المستوطنين والمطبّعين للمسجد، وأداء الشعائر الدينيّة اليهوديّة فيه، حين جعلت لليهود «حقًّا» مساويًا لحقّ المسلمين في الصلاةِ فيه، وبعد أن شدد الاتفاق على أن تظلّ الأماكن المقدسة الأخرى في القدس مفتوحة للمصلين «المسالمين».

ومما أثار موجة من الرفض قيام الإمارات بادعاء أنها وقعت الاتفاقية لتحقيق المزيد من المكاسب للقضية الفلسطينية، وأن الاحتلال سيعلق عملية ضمّ أراضٍ من الضفة الغربية، على الرغم من أن البيان نفسه يذكر أن «تعليق الضم» كان بطلب من ترامب، وأن تعليق الضمّ كان قد تمّ قبل نحو شهر ونصف من التوقيت التي أعلنته الإمارات، ولكنها محاولة لتبييض صفحة الإمارات ومحاولة إخفاء جريمة التطبيع. وعملت الإمارات على تسريع وتيرة التطبيع بشكل تجاوزت فيه كل السقوف المتوقعة، وعلى أثر اتفاقية التطبيع عقدت عددًا من اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال من النواحي الاقتصادية والاستثمارية والخدمات المالية والطاقة والأمن والتكنولوجيا والإعلام والسياحة والبحث العلمي والنقل وقطاعات أخرى.

ولم تكن اقتحامات وفودٍ عربية للمسجد الأقصى من بوابة الاحتلال أمرًا قابلًا للتصديق منذ سنوات ماضية، ولكن الدول المطبعة جعلت هذا الأمر واقعًا، خاصة أنها استهدفت تعريف الأقصى والوصاية ضمن اتفاقياتها المشينة، وشهد الأقصى في مدة الرصد اقتحامات وفودٍ خليجية دخلت إلى المسجد بحماية قوات الاحتلال، ولكنها توقفت على أثر رد فعلِ المقدسيين الحازم تجاه المطبعين، ثم عادت منذ أسابيع قليلة.

وكان أول الاقتحامات العربية في 2020/10/15، إذ اقتحم الأقصى وفدٌ إماراتي مكون من 10 أشخاص، بحماية قوات الاحتلال، أما الآخر في 2020/10/18 ضم وفدًا إماراتيًا آخر، بحماية قوات شرطة الاحتلال ومخابراته، وأفادت مصادر مقدسية أن 4 إماراتيين أدوا الصلاة في مصلى قبة الصخرة داخل الأقصى، تحت حماية مشددة من قوّات الاحتلال، أما الثالث فكان من أسابيع قليلة اقتحم ساحة البراق وشارك في صلوات اليهود أمام حائط البراق.



الوفد الإماراتي المقتحم يلتقط صورة تذكارية أمام مصلى قبة الصخرة في الأقصى

وفي إعلان ترويجي لشركة الاتحاد للطيران الإماراتية بعنوان «زيارة تل أبيب»، لرحلات ستبدأ تسيّرها إلى كيان الاحتلال في 2021/3/28، استخدمت الشركة صورة لمجسم أسمته «الهيكل الثاني» اليهودي. وظهرت في الإعلان المرئي، صورة لأحد الأزقة بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، بوصفه أحد المعالم الإسرائيلية. ومعلوم أن الرواية الرسمية الإسرائيلية تقول إن «الهيكل الثاني» كان موجودًا في المكان الذي يوجد فيه المسجد الأقصى الآن.

ومنذ عقد اتفاقيات التطبيع ودخول السودان ومن ثم المغرب، يبرز ترويج من قبل الاحتلال ووسائل إعلام غربية إلى انضمام دول أخرى بقافلة التطبيع، وتُسلط هذه المعطيات الضوء على دور للمملكة العربية السعودية في رعية تطبيع العديد من الدول العربية والإسلامية، إذ يطرح مراقبون إمكانية توقيع اتفاقيات التطبيع الأخيرة من دون الضوء الأخضر السعودي. خاصة ما كشفته وسائل إعلام غربية عن تطور العلاقة بين الاحتلال والسعودية، على ثلاثة مستويات، الأول مستوى أمني برعاية أمريكية، أما الثاني مستوى اقتصادي تصاعد على أثر تطبيع الإمارات، والثالث مستوى ديني أسهمت فيه رابطة العالم الإسلامي.

هذه المستويات ترفضها مصادر المملكة الرسمية حاليًا، ولكنها تلمح إلى إمكانية التطبيع مع الاحتلال في نهاية المطاف، فقد صرح وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود أن تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي أمر من المتصور حصوله في النهاية»، وقال «لكن ينبغي أولًا إقرار اتفاق سلام دائم وكامل يضمن للفلسطينيين دولتهم بكرامة». ويشار إلى أن وسائل إعلام عبرية كشفت نقلًا عن مصادر إسرائيلية رسمية، أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو توجّه على متن طائرة إسرائيلية، يوم الأحد 2020/11/22، إلى السعودية برفقة رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين، واجتمع مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في مدينة نيوم السعودية، بحضور وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو. غير أن وزير الخارجية السعودي نفى عقد الاجتماع.

وبالمقابل، دان ملك السعودية سلمان بن عبد العزيز العدوان الإسرائيلي على القدس المحتلة، وقطاع غزة. وأكد، في اتصال هاتفي مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، «موقف المملكة الثابت والداعم للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة»، مشددًا على أن السعودية «تبذل جهودًا متواصلة مع الأطراف العربية والإسلامية والدول ذات العلاقة لوقف اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومقدساته».



مجلس الأمة الكويتي يؤكد رفض التطبيع

وبرزت الكويت بمواقفها الثابتة من القضية الفلسطينية، والرافضة للتطبيع مع الاحتلال، ففي ظلّ تهافت بعض الدول على تطبيع علاقتها مع الاحتلال، وردًا على محاولة إدارة ترامب الترويج بأن الكويت ستكون من الدول التي ستطبع علاقاتها مع الاحتلال؛ جدَّدت مصادر حكومية كويتية التأكيد أن موقف الكويت من التطبيع ثابت ولن يتغيّر، مشددة على أن الكويت لا تواجه أي ضغوط لتغيير موقفها الراسخ والرافض للتطبيع.

وتقدم عدد من أعضاء مجلس الأمة الكويتي، بينهم مرزوق الغانم، بطلب للتعجيل بقيام المجلس ولجانه بالبتّ في القوانين المقترحة المقدمة بشأن «مقاطعة إسرائيل، وحظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني». كذلك نفى الغانم مشاركة الكويت، على أي مستوى كان، في مراسم توقيع اتفاق التطبيع الذي تمّ التوقيع عليه في 2020/9/15، في واشنطن.

وهنا يبرز شرخ جديد على صعيد المواقف العربية عامة والخليجية على وجه الخصوص، فما بين دول تسارع إلى التطبيع، وتخطب ود الاحتلال في السر والعلن، وبين دول أخرى تظل ثابتة على مواقفها من التطبيع على غرار الكويت، وصنف ثالث هو أقرب إلى توقيع اتفاقيات التطبيع من أي وقتٍ مضى وهي الدول التي أوردنا على ذكر بعضها آنفًا. ويمكن هنا تسجيل ملاحظة أخيرة، عن تناقض آخر دفع ثمنه حزب العدالة والتنمية المغربي، الذي كان واجهة توقيع اتفاقية التطبيع مع الاحتلال، ولكنه ما لبث أن خرج من المشهد السياسي في المغرب، ما جعل خسارته في جانب القيم والثوابت ومن ثم في جانب الحضور السياسي مضاعفة.

سادسًا: مسار التفاعل الشعبي

على الرغم مما تعانيه الشعوب العربية والإسلامية، بقي تفاعلها مع مجريات الأحداث في القدس والأقصى أكثر قربًا من الواجبات المفروضة على كاهلهم، وهو تفاعل يتمايز عن التفاعل الرسمي بأنه ينطلق من وجدان الشعوب العربية والإسلامية، ولا تكمن خلفه أي مصالح، بل يشكل المسجد الأقصى أبرز ميادين تفاعل الشعوب العربية والإسلامية، وواحدًا من القضايا التي تنعكس على نمط تفاعل الشارع العربي والإسلامي.

وخرجت في عدة مدن عربية وإسلامية ودولية مظاهرات احتجاجية منددة بالاعتداءات على المسجد الأقصى والقدس وأهلها، ورافضة العدوان الإسرائيلي

على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان التفاعل الشعبي الأردني مع تطورات الأحداث، نتيجة معركة «سيف القدس» بارزًا، فقد استمرت التظاهرات والاعتصامات ووقفات التضامن خلال العدوان الصهيوني، نصرة للشعب الفلسطيني، ودعمًا لصموده في وجه الاعتداءات الإسرائيلية على غزة والانتهاكات المستمرة بحقّ الفلسطينيين في القدس، ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك. وأبرز تلك التحركات كانت التي أقيمت يومي الجمعة 2021/5/14، والجمعة 2021/5/21، إذ شارك عشرات آلاف الأردنيين في التظاهرات التي كان بعضها على الحدود الأردنية الفلسطينية.

أما الساحة اللبنانية، التي يعيش فيها عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، فقد تفاعل الشارعان اللبناني والفلسطيني مع تطورات معركة «سيف القدس»، وانطلقت تظاهرات في مختلف الأراضي اللبناني، ونُظِّمت وقفات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، وللتنديد بالانتهاكات الصهيونية بحقّ المسجد الأقصى والقدس وقطاع غزة؛ غير أن الحدثين البارزين كانا التظاهرات التي انطلقت نحو الحدود مع فلسطين، والتي أسفرت عن استشهاد مواطن لبناني، وإطلاق الصواريخ من داخل الأراضي اللبنانية نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وخرجت في عدة مدن عربية مظاهرات احتجاجية ضدّ العدوان، وطالب المحتجون بوقف إطلاق النار. فقد شهدت نحو 50 مدينة مغربية تظاهرات دعمًا للفلسطينيين، واستنكارًا لاعتداءات الاحتلال، وتميزت بمشاركة كثيفة لمختلف الأطياف السياسية والحقوقية والنقابية والعديد من المواطنين من مختلف الأعمار، رجالًا ونساء وأطفالًا. وفي تونس، تظاهر الآلاف تعبيرًا عن الدعم للفلسطينيين، مطالبين بالمصادقة على قانون «يجرّم» التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي. وتظاهر الآلاف من الموريتانيين في شوارع العاصمة نواكشوط، والآلاف من اليمنيين في العاصمة صنعاء و13 ساحة أخرى في مدن يمنية مختلفة لمساندة المقاومة الفلسطينية ومؤازرة صمودها، وتنديدًا بالجرائم المرتكبة بحقّ الشعب الفلسطيني. وتظاهر الآلاف في مدن وعواصم عربية تضامنًا مع الفلسطينيين وأهل غزة، بعد ساعات قليلة من دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين المقاومة والاحتلال حيز التنفيذ.

وتحت شعار «فلسطين تنتفض» شارك نحو 10 آلاف شخص من القطريين والجاليات العربية والإسلامية بالعاصمة الدوحة في مهرجان تضامني حاشد نظمه الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، في 2021/5/15، للتعبير عن دعمهم الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي متواصل، وللتنديد باستمرار العدوان الإسرائيلي الدامي على القدس وقطاع غزة، بمشاركة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية.

وفي الكويت، تصاعدت موجة التضامن مع الشعب الفلسطيني، وأطلقت الجمعيات الخيرية الكويتية حملات للتبرع لمصلحة قطاع غزة، فضلًا عن إضاءة أبراج الكويت بأعلام فلسطين، وقيام تظاهرات حاشدة، دعمًا لفلسطين، وتنديدًا بالعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة. وفي 2021/5/21، أعلنت الكويت بدء

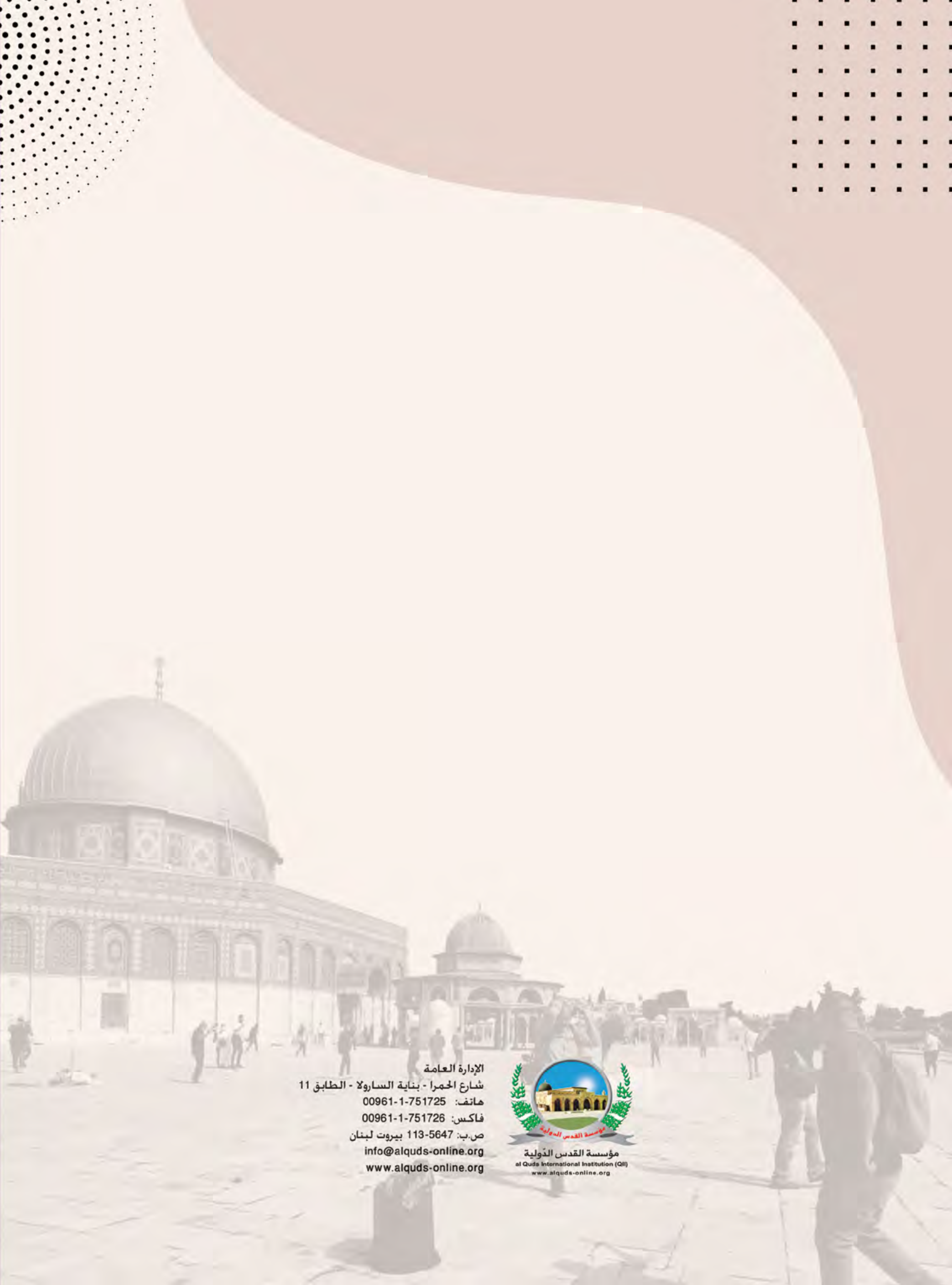


رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في وقفة تضامنية في العاصمة القطرية الدوحة

انطلاق حملة إغاثة شعبية عاجلة لمصلحة الشعب الفلسطيني، تستمر شهرًا وتسعى إلى جمع 100 مليون دولار، وسط دعوات للمشاركة فيها. ونظمت قوى سياسية كويتية اعتصامًا تضامنيًا مع فلسطين في ساحة الإرادة الواقعة قبالة مجلس الأمة الكويتي.

وكانت تركيا من أكثر الدول التي شهدت معظم مدنها تنظيم فعاليات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، وتنديدًا بالعدوان الصهيوني. وشهدت العاصمة الإيرانية طهران تجمعًا يندد بالاعتداءات والجرائم الإسرائيلية بحقّ الشعب الفلسطيني، وشاركت مجموعات طلابية في المظاهرة. ورفع المتظاهرون شعارات تندد بالعدوان الإسرائيلي على غزة والاعتداءات الإسرائيلية في القدس والأقصى.

وفي إندونيسيا، نظّم التحالف الإندونيسي لنصرة بيت المقدس برنامجًا شارك فيه نحو ألف مسجد وعشرات المنظمات والجمعيات، نصرة للمسجد الأقصى وقطاع غزة. وقد أصدر المشاركون «إعلان إندونيسيا لإنقاذ المسجد الأقصى وتحرير فلسطين»؛ حذروا فيه الاحتلال من المساس بالمسجد الأقصى، وطالبوا بوقف التوسع الاستيطاني، وإطلاق الأسرى الفلسطينيين وخصوصًا الأطفال، ودعا المشاركون إلى مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي، واصفين التطبيع أنه يستغل لمصلحة الاحتلال.



الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 5647-113 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org